الأنباء
الاحد 4 مارس 2012

### لعرضهم على مجلس الوزراء في اجتماعه اليوم لاعتمادهم

# الصالح يختار المرشحين الثلاثة الجدد لعضوية هيئة أسواق المال

علمت «الأنباء» من مصادر مطلعة ان وزير التجارة والصناعة أنس الصالح قد أنجز الملف الخاص بالمرشحين الثلاثة لشغل المناصب الشاغرة في هيئة أسواق المال، وذلك تمهيدا لعرضها على مجلس الوزراء الذي سيجتمع اليوم.

وقالت المصادر ان قائمة المرشحين تضم أستاذ القانون في جامعة الكويت والمستشار القانوني لبنك الكويت المركزي د.فيصل الفهد بالإضافة الى مدير ادارة الرقابة المكتبية في بنك الكويت المركزي باسل الهارون، فيما لم تتضح الرؤية حول المرشح الثالث.

وبينت المصادر ان نجاح الوزير أنس الصالح في حسم أسماء المفوضين الثلاثة في أقل من اسبوعين من تاريخ تسلم حقيبة التجارة والصناعة يشير الى رغبة الوزير الجادة في غلق هذا الملف الذي يتعلق بقانونية قرارات هيئة اسواق المال فضلا عن رغبته في حلحلة أحد ملفات التأزيم التي خيمت على الوزارة منذ فترة.

وكانت محكمة الاستئناف قد أيدت مرسوم إنهاء عضوية 3 مفوضين في هيئة اسواق المال وهم صالح اليوسف ود.نايف الحجرف ويوسف العلي، بعدما ألغت حكم المحكمة بإعادتهم الى مناصبهم.

هذا ومن المتوقع وفي حال اعتماد مجلس الوزراء لترشيح الوزير أنس الصالح للمفوضين الجدد ان يساهم ذلك في تسريع وتيرة العديد من القرارات المهمة لهيئة اسواق المال والتي توقفت تقريبا منذ اكثر من شهرين بسبب الخلاف القضائي حول انهاء عضوية المفوضين الثلاثة، حيث سيكون في أولى أولويات عمل الهيئة انجاز ملف خصخصة البورصة بالإضافة الى مواصلة ملف تطهير السوق من الشركات التي تعاني من مشاكل مالية. على صعيد متصل، ألمحت المصادر الى ان نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية مصطفى الشمالي اقترب هو الآخر من حسم الترشيح الخاص بمنصب محافظ البنك المركزي الكويتي الجديد خلفا للشيخ سالم العبدالعزيز الذي تقدم باستقالته في وقت سابق، مبينة ان د.محمد الهاشل الذي يشغل حاليا منصب نائب محافظ البنك المركزي يبدو الأقرب لتولي المنصب رغم وجود أكثر من اسم مطروح على الساحة ومن ضمنهم سفير الكويت السابق في النمسا الشيخ سالم الجابر.

● زكي عثمان

# «الشال»: 29,3 مليار دينار إجمالي إيرادات الموازنة الافتراضية

## للسنة المالية 2012/2011 والفائض المتوقع يصل لـ 11 مليار دينار

تناول تقرير الشال الاقتصادي الأسبوعي تأثيرات أسعار النفط المرتفعة على الموازنة العامة للدولة خاصة بعد انتهاء شهر فبراير الماضي والذي تنتهي معه الشهور الاحد عشر من السنة المالية الحالية 2012/2011 وظلت أسعار النفط مرتفعة فوق حاجز الـ 100 دولار للبرميل، وبلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي لشهر فبراير 2012 نحو 116,2 دولارا وهو أعلى معدل للسنة المالية الحالية علما بأن معدل شهر أبريل 2011 حقق ثاني أعلى معدل لسعر برميل النفط الكويتي عند نحو 115,8 دولارا وحقق معدل شهر فبراير ارتفاعا بلغ نحو 4,5 دولارات للبرميل عن معدل شهر يناير 2012 والبالغ نحو 111,7 دولارا للبرميل وجاء الارتفاع معظمه بسبب تفاقم الخلاف الغربي مع ايران، ومع هذا الشهر بلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي للشهور الاحد عشر من السنة المالية الحالية 2012/2011 من أبريل 2011 الى فبراير 2012 نحو 108,8 دولارات بزيادة بلغت نحو 48,8 دولارا للبرميل أي بما نسبته 81,3٪ عن السعر

الافتراضي الجديد المقدر في الموازنة الحالية والبالغ 60 دولارا للبرميل وهو سعر يزيد بنحو 28,5 دولارا للبرميل أي بما نسبته 35,5٪ عن معدل سعر برميل النفط الكويتي للشهور العشرة الأولى من السنة المالية الفائتة ـ من أبريل 2010 الى فبراير 2011 ـ والبالغ نحو 80,3 دولارا للبرميل وهو أيضا يزيد بنحو 26,2 دولارا أي بما نسبته 31,7٪ عن معدل سعر برميل النفط الكويتي للسنة المالية الفائتة 2011/2010 والبالغ نحو 82,6 دولارا للبرميل. وللتذكير فقد بلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي للسنة الميلادية 2011 نحو 105,7 دولارات بارتفاع ملحوظ بلغ نحو 29,2 دولارا أي بما نسبته 38,2٪ عن معدل سعر برميل النفط الكويتي للسنة الميلادية 2010 والبالغ 76,5 دولارا للبرميل وسجل معدل شهر يوليو 2008 أعلى معدل قياسي لسعر برميل النفط الكويتي ببلوغه نحو 127,4 دولارا للبرميل في حين كان أدنى معدل لسعر برميل النفط الكويتي بعد أزمة العالم المالية والتي انفجرت في شهر سبتمبر 2008 هو معدل شهر ديسمبر 2008 البالغ نحو 37,7 دولارا للبرميل.

وطبقا للأرقام المنشورة في تقرير المتابعة الشهري للإدارة المالية للدولة يناير 2012 الصادر عن وزارة المالية حققت الكويت إيرادات نفطية فعلية حتى نهاية شهر يناير الماضي 10 شهور بما قيمته 22,8328 مليار دينار ويفترض أن تكون الكويت قد حققت إيرادات نفطية خلال شهر فبراير 2012 بما قيمته 2,4 مليار دينار وعليه سترتفع الإيرادات النفطية المتوقعة خلال الفترة ـ11 شهراـ الى نحو 25,2 مليار دينار وربما أكثر اذا أخذنا بالاعتبار بيع المكررات أي أعلى بما نسبته 105٪ عن قيمة الإيرادات النفطية المقدرة في الموازنة للسنة المالية الحالية بكاملها والبالغة نحو 12,3071 مليار دينار. واذا افترضنا استمرار مستويي الانتاج والأسعار على حاليهما للشهر الأخير من السنة المالية فان قيمة الإيرادات النفطية المتوقعة لمجمل السنة المالية الحالية سوف تبلغ نحو 27,8 مليار دينار وهي قيمة أعلى بنحو 15,5 مليار دينار عن تلك المقدرة في الموازنة. ومع اضافة نحو 1,5 مليار دينار إيرادات غير نفطية فان جملة إيرادات الموازنة الافتراضية للسنة المالية الحالية ستبلغ نحو 29,3 مليار دينار مقارنة باعتمادات المصروفات فيها والبالغة نحو 19,435 مليار دينار أي ان النتيجة ستكون تحقيق فائض افتراضي في الموازنة تراوح قيمته ما بين 10و11 مليار دينار للسنة المالية الثالثة عشرة على التوالي.

## السياسات المالية المنفلتة بالكويت ستدخلها مرحلة «المحرمات المالية»

ذكر تقرير الشال الاقتصادي الأسبوعي انه في شهر نوفمبر وبدايات ديسمبر 2011 بلغت المخاوف من احتمال انزلاق الاقتصاد العالمي الى السيناريو المخيف ـ ركود عميق أو كساد ـ أعلى مستوياتها وبدأت في الانحسار قليلا في شهري يناير وفبراير 2012 ولاتزال مرتفعة وجاء الانحسار من الشعور بجدية مواجهة أوروبا الوحدة النقدية لمشكلاتها وآخرها تمرير دفعة الدعم الثانية لليونان وكانت القسوة البالغة في التعامل مع أزمة اليونان رسالة واضحة فهمها ثالث ورابع (ايطاليا واسبانيا) اقتصادات منطقة اليورو وقاما بما يفترض أن يقوما به من إجراءات تقشف وإصلاحات جوهرية بعضها سياسي، وعلى الضفة الأخرى من المحيط بدأ الاقتصاد الأميركي يعطي بعض المؤشرات الايجابية وأهمها على الإطلاق كان هبوط معدل البطالة الى مستوى 8,3٪ بعد أن كان قد بلغ حدود الـ 10٪ في وقت ما بعد خريف عام 2008. وكان صندوق النقد الدولي قد خفض توقعاته لنمو الاقتصاد العالمي عام 2012 من 4٪ في تقرير سبتمبر 2011 الى 3,3٪ في تقرير يناير 2012 وخفض توقعاته لنمو منطقة اليورو للعام الحالي من موجب 1,1٪ في تقرير سبتمبر 2011 الى سالب ـ0,5٪ في تقرير يناير 2012. وجاء الأثر السالب معظمه من تخفيض توقعاته لكل من الاقتصاد الايطالي المتوقع له نموا سالبا بنحو ـ2,2٪ والاسباني بنمو بنحو ـ1,7٪ وفي اسبانيا بلغ معدل البطالة نحو 23٪، بينما حافظ الاقتصاد الأميركي على نموه الموجب عند 1,8٪ في تقرير سبتمبر 2011 وتقرير يناير 2012 وذلك يعني أنه غير مهدد بدخول حقبة ركود وهو مؤشر مهم من الناحية النفسية حتى وان كان مستوى النمو غير واعد بخلق ما يكفي من فرص عمل جديدة.

وخفض تقرير يناير 2012 للصندوق أيضا توقعاته لنمو الاقتصادات الناشئة والنامية بنحو 0,7٪ ما بين التقريرين وخفضه للصين ثاني أكبر اقتصادات العالم بنحو 0,8٪ ولكنه أبقاه فوق المستوى الحرج بالنسبة لها اذ كان بحدود 8,2٪ أي أعلى قليلا من المستوى الحرج البالغ 8٪. بينما أبقى توقعاته لنمو اقتصاد منطقة الشرق الأوسط ثابتا ما بين التقريرين وبحدود 3,2٪ ولعل التفسير يكمن في تعادل تأثير المؤشرات السلبية والايجابية فبينما تتأثر بعض اقتصاداته ضمن المنطقة سلبا بحالة الاقتصاد العالمي وأحداث الربيع العربي تؤثر الأخرى ايجابا بفضل تماسك أسعار النفط فوق حاجز الـ 100 دولار للبرميل. وأهم الدروس التي يمكن الافادة منها تأتي من التجربة الأوروبية فما يبدو حاليا من قسوة مفرطة تجاه اليونان وهي رسالة حضارية من دول الشمال الملتزمة الى دول الجنوب المفرطة في رخاوة الالتزام. فعندما أصبحت دول الجنوب عضوا في منطقة اليورو انخفضت تكلفة اقتراضها باليورو كثيرا وبدلا من استخدام حصيلة الاقتراض في البناء أفرطت في الاستهلاك وكذبت في مؤشرات الالتزام مثل سقف الالتزام بنسبة القروض السيادية الى الناتج المحلي الاجمالي أو نسبة العجز في موازناتها المالية. وما تقوم به حاليا من خفض رواتب القطاع العام وتسريح بعضها وبيع أصوله ورفع سن التقاعد وخفض النفقات الضرورية بما تسببه من ارتفاع معدلات البطالة والاستجداء كلها كانت محرمات وأصبحت ممارسة يومية في دول الأزمة التي فقدت خياراتها كلها. وما تنصح به التقارير الجادة كلها هو أن بلوغ هذه المرحلة في الكويت حتمي ان استمرت السياسات المالية المنفلتة والاختلاف هو حول الوقت وحينها لن تكون هناك دول شمال تفتح باب أمل ـ وان كان مؤذيا ـ للخروج من الأزمة.

## 3,7 مليارات دينار إجمالي أصول «التجاري» بنهاية 2011 بنسبه نمو 2,5٪

تناول تقرير الشال الاقتصادي الاسبوعي النتائج المالية للبنك التجاري الكويتي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011، والتي تشير إلى أن البنك تراجعت أرباحه الصافية عن تلك التي حققها عام 2010، حيث بلغ صافي أرباح البنك، بعد خصم حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي والزكاة وحقوق الأقلية، نحو 810 آلاف دينار، مقابل 40,5 مليون دينار عام 2010، وبتراجع بلغ قدره 39,6 مليون دينار أي نحو 98٪، وتراجع هامش صافي الربح من نحو 23,3٪، في عام 2010، إلى نحو 0,5٪ في نهاية 2011. ومن خلال تحليل البيانات المالية للبنك، يلاحظ أن السبب الرئيس لهذا التراجع هو الارتفاع الكبير في بند هبوط القيمة ومخصصات أخرى بنحو 96,2٪ أي نحو 49,2 مليون دينار، ارتفاعا من 51,2 مليون دينار، في نهاية عام 2010، إلى نحو 100,4 مليون دينار، في نهاية العام 2011. وتراجعت الإيرادات التشغيلية للبنك بشكل طفيف بنحو 3,1 ملايين دينار أي ما يعادل 1,8٪ حين بلغت 170,4 مليون دينار مقارنة مع 173,5 مليون دينار في عام 2010 ويعزى التراجع إلى انخفاض بند إيرادات الفوائد بنسبة 3,9٪ أي ما يعادل 5,3 ملايين دينار ، من 137,5 مليون دينار في نهاية عام 2010 إلى نحو 132,2 دينار ، بينما ارتفع بند إيرادات توزيع أرباح بنسبة 61,2٪ أي ما يعادل نحو 1,2 مليون دينار ، مرتفعا إلى 3,2 ملايين دينار مقارنة بما قيمته 1,9 مليون دينار في العام السابق. وارتفع صافي إيرادات الفوائد بنسبة 4,3٪، ويعود السبب في ذلك إلى تراجع مصاريف الفوائد بوتيرة أعلى من تراجع إيرادات الفوائد، حيث انخفضت بنسبة 3,9٪ أي بنحو 5,3 ملايين دينار عن مستوى العام 2010 بالغة نحو 132,2 مليون دينار ـ كما أسلفنا سابقا ـ بينما تراجعت مصروفات الفوائد بنسبة 18,3٪ أي بنحو 9,1 ملايين دينار عن العام 2010، متراجعة إلى 40,6 مليون دينار، وبالتالي ارتفعت نسبة هامش الفائدة من معدل 2,8٪ خلال العام 2010 إلى نحو 2,9٪ خلال العام 2011. وتراجعت المصروفات التشغيلية للبنك بما قيمته 10,7 ملايين دينار ، وهو ما يمثل نسبة 13,4٪، لتبلغ نحو 69,2 مليون دينار ، وذلك نتيجة تراجع مصروفات الفوائد بنحو 9,1 ملايين دينار أي نحو 18,3٪ ـ كما أسلفنا سابقا ـ وتراجعت مصروفات الموظفين ما نسبته 8,8٪ أي نحو 1,6 مليون دينار. وتشير الأرقام إلى ارتفاع مستوى مخاطر السيولة بما نسبته 47,7٪ عام 2011، مقارنة مع نحو 39,7٪ خلال عام 2010، وسجل معدل مخاطر الفائدة تراجعا، حين بلغ نحو 0,868 مرة عام 2011، مقابل 1,109 مرة لعام 2010. من جانب آخر، ارتفع إجمالي أصول البنك بنحو 91,7 مليون دينار، أي بنسبة 2,5٪، ليبلغ نحو 3,7 مليارات دينار، مقابل 3622,6 مليون دينار في عام 2010، حيث ارتفع بند المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى بنحو 82,3٪ أي ما يعادل نحو 183,3 مليون دينار حين بلغ 405,9 ملايين دينار في عام 2011، مقارنة مع نحو 222,7 مليون دينار عام 2010، وارتفع أيضا بند استثمارات في أوراق مالية بنحو 41,6٪ أي ما يعادل نحو 115,7 مليون دينار، حين بلغ نحو 394,1 مليون دينار عام 2011، مقارنة مع نحو 278,4 مليون دينار عام 2010، بينما تراجعت الأصول الحكومية بنحو 3,3٪، لتصل نسبتها من جملة أصول البنك، إلى نحو 13٪، أي ما يساوي 484 مليون دينار، بعد أن كانت النسبة من إجمالي الأصول نحو 13,8٪، أو ما يعادل 500,5 مليون دينار عام 2010، أي ان تلك الأصول تراجعت بما مقداره 16,5 مليون دينار ، وهي عبارة عن سندات الخزانة والبنك المركزي. وتراجعت محفظة القروض والسلف، بنحو 8٪ أي نحو 187,3 مليون دينار هبوطا إلى 2161 مليون دينار مقارنة بما قيمته 2348,4 مليون دينار عام 2010، وتراجعت قيمة مبالغ القروض والسلفيات غير المنتظمة، بنحو 61,3٪، وصولا إلى 154 مليون دينار، مقارنة بنحو 397,6 مليون دينار عام 2010، وتراجع حجم مخصصات القروض والسلف غير المنتظمة بنحو 70,6٪ وصولا إلى 46,9 مليون دينار بعد أن بلغ نحو 159,8 مليون دينار عام 2010، وعليه تراجعت نسبة مخاطر الائتمان للبنك، لتصل إلى نحو 7٪، بعد أن كانت عام 2010 نحو 15,9٪.

## 29,43 مليار دينار إجمالي القيمة الرأسمالية لـ 205 شركات بنهاية فبراير الماضي

استعرض تقرير الشال الاقتصادي الأسبوعي أداء سوق الكويت للأوراق المالية، خلال شهر فبراير 2012، مختلطا، مقارنة بأداء شهر يناير، وقد بلغت قيمة الأسهم المتداولة (خلال 18 يوم عمل) نحو 861,8 مليون دينار، أي ما يعادل 3,1 مليارات دولار، مرتفعة بما قيمته 252,3 مليون دينار. أما بالنسبة للشركات، فقد بلغ إجمالي القيمة الرأسمالية لـ 205 شركات، في نهاية شهر فبراير 2012، (بعد إلغاء إدراج 9 شركات من السوق الرسمي من قبل هيئة أسواق المال) نحو 29430,2 مليون دينار. وعند المقارنة مع 205 شركات مشتركة، ما بين نهاية ديسمبر 2011 وفبراير 2012، نجد أن إجمالي القيمة الرأسمالية قد حقق ارتفاعا مقداره 337,5 مليون دينار، ونسبته 1,2٪، مقارنة بنحو 29092,6 مليون دينار، في 2011/12/31. وبلغ عدد الشركات، التي ارتفعت قيمتها الرأسمالية، نحو 99 شركة من أصل 205 شركات.

NBK CAPITAL

صندوق الوطني للأسهم الكويتية

| | |
|---|---|
| تاريخ التقييم | 23 فبراير 2012 |
| القيمة الصافية للسهم | KWD 0.59329 |
| أداء الصندوق (منذ بداية السنة) | -0.74% |
| أداء مؤشر MSCI الكويت (منذ بداية السنة) | -0.53% |

nbkcapital.com

# «زين» تطرح جهاز Galaxy Nexus الجديد

أعلنت شركة زين عن طرحها لأحدث أجهزة Samsung وهو جهاز Galaxy Nexus بأحدث نظام تشغيل وذلك مع مجموعة من العروض المميزة، لتوفر لعملائها أحدث أنواع أجهزة الهواتف النقالة الحديثة والتي تعتبر من أكثر الأجهزة تطورا، لما لهذا الجهاز من مميزات كثيرة مقارنة بالأجهزة الأخرى.

وذكرت الشركة في بيان صحافي ان لهذا الجهاز عدد كبير من المميزات التي تميزه عن غيره، وأهمها نظام التشغيل الذي يعتبر واحدا من أحدث أنظمة تشغيل الأجهزة الذكية وهو Android Ice Cream Sandwich OS V4، ودقة الشاشة التي تعمل باللمس وبتكنولوجيا وتقنية عالية الجودة والوضوح بنظام خاص يعمل على تحسين الصورة، هذا بالإضافة إلى حجم الجهاز الصغير والذي يواكب أحدث أنواع الأجهزة والمناسب لمختلف الفئات العمرية، ولا تتوقف مميزات الجهاز عند هذا الحد بل يحتوي الجهاز على ذاكرة داخلية كبيرة السعة ونظام فائق السرعة للتحميل والتنزيل، بالإضافة إلى وجود كاميرتين أمامية وخلفية يعملان بدقة متناهية.

وأشارت زين الى ان الجهاز يتوافر بعروض منوعة ومميزة، ويمكن الحصول عليه مجانا عن طريق الاشتراك بباقة «ويانا مكس» 50 دينارا شهريا، أو الحصول على الاشتراك بأسعار رمزية عن طريق الاشتراك بأي واحدة من باقات «ويانا مكس» الشهرية والتي توفر لعملائها خدمات رائعة في الاتصال والانترنت.

وأكدت الشركة أنها مستمرة في اقتناء أحدث التطبيقات التكنولوجية التي تنتجها ثورة الاتصالات، فإنها بينت في ذات الوقت أن الشركة حريصة على تأسيس علاقة من الثقة المتبادلة فيما بينها وبين عملائها.

واشارت الى أن الجميع بات يعرف أن أجهزة الاتصال السريعة والتطبيقات التي تقدمها باتت السمة الواضحة للحياة العصرية، وزين تقدم هذين الجهازين لعملائها ليتوافقا مع سمات هذا الإيقاع السريع، موضحة أن الشركة وفي هذا الإطار تحرص على أن تقدم مجموعة من الخدمات المتميزة باستمرار حرصا منها على تأمين أفضل الخدمات وبأحدث التقنيات.

واوضحت «زين» أنها مستمرة في سياسة جلب الأحدث إلى عملائها، وذلك ضمن إطار الهدف الذي تسعى إليه وهو تقديم الخدمة المميزة، حتى يشعر مستخدم شبكة «زين» بالفرق الواضح في الجودة والسرعة عند الاتصال في جميع أنحاء الكويت في أي وقت وأي مكان.

# «الخليج» يمنح عملاءه خصومات فورية على جميع منتجات «ملتي تريندز إنترناشونال»

أعلن بنك الخليج امس عن شراكته الحصرية مع مجموعة «ملتي تريندز انترناشونال»، التي يقدم من خلالها عرضا ترويجيا يتضمن خصومات فورية لجميع حاملي بطاقات بنك الخليج الائتمانية عند الشراء لدى اي من محلات مجموعة ملتي تريندز انترناشونال باستخدام تلك البطاقات.

وفي اطار هذا العرض، يحصل حاملو بطاقات بنك الخليج الائتمانية على خصم فوري بنسبة 10٪ عند استخدام البطاقات لتسديد قيمة مشترياتهم من محلات غو سبورت، ديستنيشن ماترنتي، كورير، فرانكلين آند مارشال، وجو، ويسري العرض لغاية 31 ديسمبر 2012.

وتعليقا على هذه الشراكة الجديدة مع مجموعة ملتي تريندز انترناشونال، قالت مساعد مدير عام التسويق في بنك الخليج ابتهاج الرومي: «يسعدنا ان نعلن عن هذا العرض الجديد لعملائنا.

فهذه الشراكة المتميزة التي عقدناها مع مجموعة ملتي تريندز انترناشونال من شأنها توسيع نطاق العروض الترويجية المجزية التي يقدمها بنك الخليج الى عملائه، حرصا على منحهم فرصة التوفير عن طريق الاستفادة من خصومات فورية على مشترياتهم».

ويواصل البنك تطوير استراتيجية رضاء العملاء الناجحة التي ينتهجها ويؤكد على التزامه بتوفير الخدمات الى عملائه عبر زيادة عدد المحلات التي تمنح حاملي بطاقات بنك الخليج الائتمانية خصومات وعروضا ترويجية حصرية، بالاضافة الى المزايا المتنوعة التي يحصل عليها عملاء البنك عند تسديد مشترياتهم باستخدامهم بطاقاتهم الائتمانية.

ابتهاج الرومي

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة العدل

إعلان عن بيع حصة في عقار بالمزاد العلني

تعلن إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية عن بيع العقار الموصوف فيما يلي بالمزاد العلني وذلك يوم الاثنين الموافق ٢٠١٢/٣/٢٦ - قاعة ٤٨ - بالدور الثاني بقصر العدل الساعة التاسعة صباحا - وذلك تنفيذا لحكم المحكمة الصادر في الدعوى رقم ١٥٩ / ٢٠٠٣ بيوع / ١.

المرفوعة من : بنك الكويت الدولي
ضد : ١ - ناصر بدر السيد عبدالوهاب النقيب
٢ - أماني سالم ناصر المطيري ( خصم متدخل )
٣ - جمال وشريفة وطيبة وخلف وعبدالوهاب وشيخة أبناء بدر عبدالوهاب النقيب ( خصوم متدخلين )

والدعوى رقم ٣٢٨ / ٢٠٠٣ بيوع / ١.
المرفوعة من : أماني سالم ناصر المطيري
ضد : ١ - ناصر بدر السيد عبدالوهاب النقيب
٢ - البنك العقاري الكويتي ( خصم مدخل )

أولاً : أوصاف العقار :
يقع العقار بمنطقة القبلة بمدينة الكويت قطعة ٤ قسيمة ٢ ومساحته ٣٦٠م٢ والموصوف بالوثيقة رقم ٢٩٤٤ / ١٩٩٠ ، ١٣٨٩٥ / ٢٠٠٢ والحصة المعروضة للبيع قدرها ١٨،١٨٪ من كامل العقار.
العقار عبارة عن بناية تجارية تقع على زاوية وتقع على شارع الوطنية المتفرع من شارع فهد السالم وممرين أحدهما خلف البريد العام الواقع في شارع فهد السالم.
البناية تتكون من دور أرضي وسرداب وميزانين و٤ أدوار وسطح ومكسية بالرخام. الدور الأرضي يتكون من ٤ محلات، الميزانين: يتكون من مخازن للمحلات الكائنة في الدور الأرضي، الأدوار الأربعة: تتكون من ١٦ شقة، ٨ شقق تتكون من ٣ غرف وصالون وحمام ومطبخ و٨ شقق تتكون من غرفتين وحمام وصالة ومطبخ. السطح: يتكون من ملحق مكون من غرفتين وصالة وحمام ومطبخ. السرداب: مستغل كمخازن.

ثانيا : شروط المزاد :
أولا : يبدأ المزاد للحصة المعروضة بثمن أساسي قدره ٦١٣,٥٧٥ د.ك «ستمائة وثلاثة عشر ألف وخمسمائة وسبعون دينار». ويشترط للمشاركة في المزاد سداد خمس ذلك الثمن على الأقل بموجب شيك مصدق من البنك المسحوب عليه أو بموجب خطاب ضمان من أحد البنوك لصالح إدارة التنفيذ بوزارة العدل.
ثانيا : يجب على من يعتمد القاضي عطاءه أن يودع حال انعقاد جلسة البيع كامل الثمن الذي اعتمد والمصروفات ورسوم التسجيل.
ثالثا : فان لم يودع من اعتمد عطاءه الثمن كاملا وجب عليه ايداع خمس الثمن على الأقل وإلا أعيدت المزايدة على ذمته في نفس الجلسة على أساس الثمن الذي كان قد رسا به البيع.
رابعا : في حالة إيداع من اعتمد عطاءه خمس الثمن على الأقل يؤجل البيع مع زيادة العشر.
خامسا : إذا أودع المزايد الثمن في الجلسة التالية حكم برسو المزاد عليه إلا إذا تقدم في هذه الجلسة من يقبل الشراء مع زيادة العشر مصحوبا بايداع كامل ثمن المزاد ففي هذه الحالة تعاد المزايدة في نفس الجلسة على أساس هذا الثمن.
سادسا : إذا لم يتم المزايد الأول بايداع الثمن كاملا في الجلسة التالية ولم يتقدم أحد للزيادة بالعشر تعاد المزايدة فورا على ذمته على أساس الثمن الذي كان قد رسا به عليه في الجلسة السابقة ولا يعتد في هذه الجلسة بأي عطاء غير مصحوب بايداع كامل قيمته. ويلزم المزايد المتخلف بما ينقص من ثمن العقار.
سابعا : يتحمل الراسي عليه المزايد في جميع الحالات رسوم نقل وتسجيل الملكية ومصروفات إجراءات التنفيذ ومقدارها ٢٠٠ د.ك وأتعاب المحاماة والخبرة ومصاريف الإعلان والنشر عن البيع في الصحف اليومية.
ثامنا : ينشر هذا الإعلان تطبيقا للقانون ويطلب المباشرين لإجراءات البيع وعلى مسئوليتهم دون أن تتحمل إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية أية مسئولية.
تاسعا : يقر الراسي عليه المزاد أنه عاين العقار معاينة نافية للجهالة.

تنبيه: 1- ينشر هذا الإعلان عن البيع بالجريدة الرسمية طبقاً للمادة 266 من قانون المرافعات.
2- حكم رسو المزاد قابل للإستئناف خلال سبعة أيام من تاريخ النطق بالحكم طبقاً للمادة 277 من قانون المرافعات.
3- تنص الفقرة الأخيرة من المادة 276 من قانون المرافعات أنه «اذا كان من نزعت ملكيته ساكناً في العقار بقي فيه كمستأجر بقوة القانون ويلتزم الراسي عليه المزاد بتحرير عقد إيجار لصالحه باجرة المثل».

ملحوظة هامة:
يحظر على جميع الشركات والمؤسسات الفردية المشاركة في المزاد على القسائم أو البيوت المخصصة لأغراض السكن الخاص عملاً بأحكام المادة 230 من قانون الشركات التجارية المضافة بالقانون رقم 9 لسنة 2008.

المستشار
رئيس المحكمة الكلية